تحديات الغاز الطبيعي الجزائري في ظل التعاون الطاقوي الأورومتوسطي في الألفية الثالثة : دراسة تحليلية

***The challenges of Algerian natural gas in the context of Euro-Mediterranean energy cooperation in the third millennium: an* analytical study**

زياد امحمد
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية
جامعة معسكر -الجزائر
ziad.mhamed@gmail.com

عريس مختار
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية
جامعة مستغانم – الجزائر
arismokhtar@hotmail.com

تاريخ الإرسال: 2018-12-18 تاريخ القبول: 2019-02-13 تاريخ النشر: 2019-03-15

ملخص:

تتناول هذه الورقة دراسة لاتفاقية الشراكة المبرمة والممضية بين الحكومة الجزائرية والاتحاد الأوروبي في أبريل 2002. نهيك عن هدف توسيع اطار تجاري محض كإنشاء منطقة تبادل حر في غضون عام 2021، بدا من المثير للاهتمام أن نحلل في السياق الحالي لتراجع أسعار النفط، منذ صائفة 2014، لآفاق الاقتصاد الجزائري من خلال هذه الاتفاقات المتعلقة بالتعاون في مجال الطاقة، حيث أن الجزائر تمثل سند مهم للطاقة بالنسبة للاتحاد الأوروبي من خلال شبكات النفط والغاز والكهرباء، مع قربها الجغرافي من أوروبا، الى جانب تاريخهما المشترك و الذي يمتد الى القرون الوسطى.

الكلمات المفتاحية: التعاون - التجارة الخارجية – الغاز الطبيعي – الجزائر – الاتحاد الأروبي

Abstract:

This article reviews the association agreement concluded and signed between the Algerian government and the European Union in April 2002 .Also, with the aim of extending purely commercial aspects such as the creation of a free trade area in 2021, we thought it would be interesting to analyze, in the current context of falling oil prices, the prospects for the future. Algerian economy through these agreements on energy cooperation, since Algeria has an important energy pole for the EU through its oil, gas and electricity network, and, its geographical proximity to Europe.

Key words*: Cooperation - Partnership - Foreign Trade - Natural Gas - Algeria - European Union*

Classification JEL **:** *F19, F49, L95, O52*

مقدمة:

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، اعتمدت العديد من الدول خاصة الاوروبية استراتيجيات إنمائية ترتكز على فكرة التكتلات الاقتصادية. وقد تجلّى هذا الاتجاه تحت طائلة العولمة بشكل خاص خلال حقبة التسعينات عندما تجاوزت رغبات هذه الدول المنطقة الاوروبية من حالة الخيار الى الضرورة لتبني و اللجوء الى التجمعات الجهوية الاقتصادية.

لعلى من أكثر الحالات نجاحً ا في وقتنا الحالي هو المثال الأوروبي (الاتحاد الأوروبي *European Union*). ولكن ، بطبيعة الحال ، يوجد هناك حالات أخرى أكثر أو أقل أهمية كحالة مناطق التجارة الحرة و التي تهدف أساسا إلى ضمان الحرية في حركة السلع وعوامل الانتاج و رؤوس الأموال.فتجربة الاتحاد الأوروبي و الذي كان يرغب انذاك في توسيع نطاق نفوذه في العالم الجديد ما بعد الحرب انطلقت أساسا ، في البداية ، في التوسع إلى دول وسط وشرق أوروبا ، في الوقت نفسه الذي اتبع منهجً ا يسمح له بتعزيز الشراكة مع دول جنوب وشرق الحوض المتوسط من خلال التوقيع على اتفاقية الشراكة الأوروبية المتوسطية.

يعتبر مؤتمر برشلونة ، المقام في اسبانيا يومي 27 و 28 نوفمبر 1995 ، و الذي جمع بين ممثلي الدول الاثنى عشر المحاذية للحوضالمتوسط ، قد أسفر عن عدد من الإجراءات والتوصيات المسماة اتفاقية برشلونة و الذي اقترح إطارً ا جديدً ا متعدد الأطراف ومستدامًا يرتكز على روح التعاون و حسن الجوار أين التزمت الدول السبع والعشرين المبرمة على المبادرة ، على تعزيز السلام والاستقرار والأمن في منطقة الحوض المتوسط و المساهمة في تحقيق تنمية متوازنة و مستدامة اقتصاديا و اجتماعيا من أجل تحقيق هدفهم المتمثل في بناء منطقة تجارة حرة بحلول عام 2021.

الجزائر ، دولة من منطقة المتوسط ، تحاول منذ عدة سنوات الاقتداء من هذه الدول بواسطة وضع مجموعة من التدابير تسمح لها لإجراء انتقال منظم من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق بغية الاندماج بشكل تنافسي في التدفقات و المبادلات الدولية. تم التوقيع على بروتوكول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في 22 فبراير 2002 في مدينة فالنسيا باسبانيا بعد مسيرة طويلة من المفاوضات، حوالي 12 جلسة ، وأن هذا الاتفاقية تقوم محل لاتفاقية تعاون بامتياز السابقة الممضية في عام 1976. مؤخرا و بالموازاة ، تم إطلاق مشروع الشراكة الاستراتيجية الطاقوية ما بين الاتحاد الاوروبي و الجزائر في غضون شهر مارس 2014، و التي تسعى أساسا لتسهيل وتشجيع الاستثمارات الأوروبية في مجال الغاز و الطاقات المتجددة بالجزائر. بموجب هذه الاتفاقية ، يلتزم الطرف الأوروبي على دعم الجزائر في هذه المجالات بواسطة برامج فعالة و مهمة تساهم في تمويل التعاون كبرنامج دعم الطاقات المتجددة المتخصص أساسا في الكهرباء و الفعالية الطاقوية بميزانية تبلغ 10 ملايين يورو.

لذا ، تقودنا هذه الملاحظات إلى التساؤل عن التأثير الذي يمكن لاتفاقية الشراكة أن تلعبه على الاقتصاد الجزائري و خصوصا على قطاعها الطاقوي؟ وما هي الآفاق التي يمكن للجزائر أن تتوقعها من هذا الاتفاق؟ يتمثل طموح هذه الدراسة في توفير إجابة واضحة وتحليلية لهذه الأسئلة من خلال الفحص المسبق لأهمية آثار اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في مجال التعاون الطاقوي.

سيتم تنظيم هذه الدراسة على النحو التالي. تحاول النقطة الأولى تحليل لتاريخ اتفاقات الشراكة الأوروبية المتوسطية أين نناقش فيها المسألة الجيوسياسية للغاز الطبيعي على المستوى العالمي و المتوسطي. بعد ذلك ، نناقش حالة قطاع الطاقة في البحر المتوسط مع تقرير حول التعاون لهذا القطاع بين الحكومة الجزائرية وبعض دول الاتحاد الأوروبي. الجزء الأخير سوف يختتم هذه الدراسة.

المحور الأول: الشراكة الأورومتوسطية بين الضفتين - نظرة عامة و تاريخية

منذ السبعينات من القرن العشرين ، اهتمت المجموعة الأوروبية بالقيام بعلاقات متميزة مع الدول المتوسطية الشريكة و ذلك من خلال توقيع اتفاقات تعاون وشراكة ثنائية شملت ثلاثة مجالات رئيسية: التجارة والتعاون والمالية. للتذكير بأن هذه العلاقات تستند على سياسة حسن الجوار و التي تعكس الأهمية السياسية والاستراتيجية لهذه المنطقة بالنسبة لأوروبا.

و نشير في هذا الخصوص أنه منذ انعقاد المجلس الأوروبي في كورفو بايطاليا في يونيو 1994 ، أعاد رؤساء دول وحكومات المجموعة الأوروبية التأكيد على الأهمية الاستراتيجية لهذا المنطقة مما أعطى الدعم السياسي لهذا المسار و الذي أدى بدوره لتفعيل المؤتمر الوزاري للحكومات الاوروبية في برشلونة (1995) ، و الذي يعتبر بمثابة نقطة الانطلاق للشراكة الأورومتوسطية و توطيد الوضع على مستوى الاقتصاد الكلي للدول الشريكة الاثني عشر (**الملحق 1**).

تجدر الإشارة إلى أن اتفاقية برشلونة الذي اعتمدها المؤتمر الأورومتوسطي في 27-28 نوفمبر من عام 1995 ، في غياب دولتين مغاربيتين (ليبيا وموريتانيا) ، لهما ثلاثة عناصر أساسية هي:

– **الجانب الاقتصادي والمالي:** يتعلق أساسا على بناء منطقة رخاء و ازدهار متبادل ، بين الضفتين، من خلال خطة عمل تحدد إطار وأولويات وطرق التعاون في المنطقة الاقتصادية الأوروبية المتوسطية المبنية على أسس التجارة الحرة وامتثالا لقواعد منظمة التجارة العالمية. بالإضافة إلى ذلك ، يشمل هذا الجانب اتفاقيات الشراكة والتعاون المالي من خلال البرامج المرافقة (MEDA) و منح القروض من بنك الاستثمار الأوروبي ؛

– **الجانب السياسي والأمني:** وافق الشركاء على إجراء حوار سياسي مع التأييد لعدد من المبادئ الهادفة إلى خلق منطقة سلام واستقرار ، وترسيم المبادئ والمصالح المشتركة المقبولة مع تشجيع لكل الشركاء لأهمية واحترام للحريات الأساسية و لدولة القانون ؛

– **الجانب الاجتماعي والثقافي والإنساني :** يتمثل الهدف الأساسي في تعزيز التبادل بين المجتمعات المدنية ، مع التركيز على التعليم و الصحة (التدريب - الثقافة -الإعلام) مع الاهتمام بشؤون المهاجرين. بالمقابل ، شدد الحاضرون على أهمية التعاون في مجال مكافحة تجارة المخدرات والإرهاب والجريمة المنظمة.

و في هذا الإطار ، شددت غالبية المشاركين في هذا المؤتمر في جملة من الأهداف طويلة الأجل تسعى في مجملها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية قصد بناء منطقة ذات الرخاء و الرفاهية المشتركة ، الى جانب تسليط الضوء على عراقيل المديونية والتنمية الاقتصادية لدول الجنوب ، والتي يمكن تلخيصها في:

– زيادة وتيرة الدعم للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ؛
– تحسين الظروف المعيشية لسكان المنطقة ؛
– زيادة في مستوى العمالة ؛
– تقليص الفجوات بين دول الاتحاد الأوروبي والبلدان المتوسطية الشريكة ؛
– تشجيع التعاون الإقليمي كتفعيل مشروعي الاتحاد المغاربي و منطقة التجارة الحرة العربية.

من هذا المنطلق و لتحقيق هذه الأهداف ، وافق المشاركون على شراكة اقتصادية ومالية تأخذ في عين الاعتبار مستويات التنمية المختلفة للدول الأعضاء والتي تتناول العناصر الأساسية التالية :

– **إنشاء منطقة تجارة حرة:** تهدف اتفاقية التجارة الحرة أساسا إلى: اعتماد قواعد تتماشى و التعاون الجمركي مع تحسين أنظمة مطابقة المعايير ؛ اعتماد المعايير المثلى لحماية الملكية الفكرية وقواعد المنافسة المماثلة ؛ السعي إلى تطوير السياسات القائمة على اقتصاد السوق وسبل التكامل الاقتصادي لبلدان المنطقة ؛

– **تعزيز التعاون الاقتصادي:** يرتبط هذا التعاون بمجالات معينة ، ولا سيما تنمية المدخرات الداخلية (قاعدة الاستثمار) ؛ مع تشجيع الاتفاقات والشراكات بين أنواع مختلفة من الشركات بما في ذلك قطاع الطاقة وإدارة الموارد المائية في حوض المتوسط ؛

– **التعاون المالي:** من الواضح أن إنشاء منطقة التجارة الحرة ونجاح مشروع هذه الشراكة يتطلب دعما ماليا كبيرا لتشجيع المتعاملين المحليين. ولهذا الغرض ، منح المجلس الأوروبي مساعدة مالية مصدرها البنك المركزي الأوروبي للفترة 1995-1999 بمقدار 4.685 مليون وحدة نقدية أوروبية (ECU) الى جانب قروض من بنك الاستثمار الأوروبي بمبلغ 3.9 مليار يورو اضافة لمساهمات مالية من الدول الأعضاء للأغلفة القديمة و التي لم يتم صرفها بعد ؛

– **برنامج MEDA** : أنشئ في نهاية عام 1995 واعتمده المجلس الأوروبي في يوليو 1996 بمبلغ 3.5 مليار وحدة نقدية أوروبية (ECU) للفترة 1999/1995. يجدر الاشارة بأن هذا البرنامج يهدف الى دعم الإصلاحات والتحولات الاقتصادية قصد بناء اتفاقية التجارة الحرة وخلق ظروف مواتية لتحقيق توازن اجتماعي واقتصادي أفضل في المنطقة الجنوبية. ولجعلها أكثر فعالية ، اعتمد المجلس برامج إرشادية وطنية لتمو يل القطاعات ذات الأولوية من خلال تلبية معايير واحتياجات معينة للشركاء المتوسطيين.

المحور الثاني: الرهانات الجيوسياسية للغاز الطبيعي في الحوض المتوسط

تعتبر الطاقة العامل الجوهري الذي يربط بين دول ضفتي المتوسط. ففي القرن التاسع عشر، كان الفحم الأوروبي يضمن انتاج الطاقة للصناعات الأوروبية حيث كانت تلعب جيولوجيا موارد الطاقة ، انذاك ، عاملا للسيطرة و النفوذ اقليميا ، من جهة ، وغير كافية لإشباع استهلاكها المحلي والصناعي ، من جهة أخرى. و بالتالي، فإن الحاجة المستمرة إلى الواردات تضعها في الاعتماد على مصادر الطاقة من البلدان المصدرة و خاصة تلك في الحوض المتوسطي الجنوبي. بالمقابل ، هاته الدول للضفة الجنوبية ترتبط أيضا مذاخيلها و تعتمد على الصادرات الموجهة خصيصا إلى دول الشمال.

لهذه الأسباب ، نلاحظ بأن الندرة في الموارد الطبيعية وتوزيعها غير المتكافئ ، بين الضفتين، هما مصدران للتوتر الجيوسياسي في منطقة المتوسط و التي يرتبط مستقبلها مباشرة بأفضل حوكمة لهذه الثروات. طموح هذا القسم هو تطوير هذه الخصائص.

1- توزيع الغاز الطبيعي و كيفية نقله

يتم توزيع الموارد النفطية بشكل غير متساو في منطقة المتوسط. لذلك ، فأي اكتشاف أو استغلال جديد لحقول النفط و لأبار غاز سوف تأثر بشكل مباشر على الجغرافيا السياسية لدول الضفة الجنوبية للمتوسط. طبعا ومع ذلك ، فقد شهد التاريخ الجيولوجي الحديث في هذه المنطقة البحر تغيرات و تحركات تكتونية مهمة ، مما أتاح جملة من الاحتمالات لاستغلال مصادر محتملة من النفط و الغاز (Boyé، 2008). كما على الأرجح أن تزداد صحة هذه الفرضية إذا ما استُخدمت الدول والمجتمعات المدنية المعنية باستغلال أبار الغاز الصخري ولا سيما دول شمال أفريقيا كالجزائر مثلاً .

فحسب أخر الاحصائيات الصادرة عن الوكالة الدولية للطاقة ، أصبحت مادة الغاز الطبيعي ثاني أكبر مصدر للطاقة المستهلكة في العالم. البيانات التالية تبين إنتاج واستهلاك الغاز في العالم (**الجدول رقم : 1**).

الجدول 1 : انتاج و استهلاك الغاز الطبيعي في العالم (ب %)

الانتاج (%)			الاستهلاك (%)		
الدول	2006	2016	الدول	2006	2016
روسيا	20.7	16.3	الولايات المتحدة	21.5	22
الولايات المتحدة	18.2	21.1	الاتحاد الاوروبي	17.2	12.1
كندا	6	4.3	روسيا	14.6	11
ايران	3.9	5.7	ايران	3.9	5.7
النرويج	3.1	3.3	المملكة المتحدة	3.1	2.2
المملكة المتحدة	2.8	1.2	اليابان	2.9	3.1
الجزائر	2.9	2.6	الصين	2.0	5.9
السعودية	2.6	3.1	السعودية	2.6	3.1
اجمالي العالم	**100%**	**100%**	**اجمالي العالم**	**100%**	**100%**

المصدر : www.iea.org/

وفقاً لهذه البيانات ، يتضح بأن المنتجين الرئيسيين للغاز الطبيعي في عامي 2006 و 2016 هم :

- روسيا ، التي تنتج وحدها 20.7% من الإجمالي العالمي في عام 2006 مع تراجع مسجل 16.3% في عام 2016 ؛
- أمريكا الشمالية : في عام 2006 ، كانت حصصها ب 18.2% على التوالي للولايات المتحدة و 6% في كندا ، مقارنة مع 21.1% و 4.3% على التوالي ، في عام 2016 ؛

– فيما يخص الجزائر : حصة 2.9% في عام 2006 و تراجع في عام 2016 ب 2.6 % ؛ المملكة المتحدة ب 2.8% في عام 2006، و 1.2% في عام 2016 ؛ النرويج ب 3.1% في عام 2006 و 3.3% في عام 2016 ؛ إيران 3.9 % في عام 2006 و 5.7% في عام 2016 ؛ أما حصة المملكة العربية السعودية من 2.6% في عام 2006 الى 3.1% في عام 2016.

بالمقابل، يتوزع الطلب على الغاز الطبيعي كما يلي :

– تتصدر الولايات المتحدة الترتيب العالمي ، ففي عام 2006، كانت تمثل حصة 21.5% من الطلب العالمي على الغاز مقابل 22% في عام 2016 ؛ يليها الاتحاد الأوروبي بنسبة 17.2% في عام 2006 مع تسجيل مهم في عام 2016 بنسبة 12.1% ؛ روسيا بنسبة 14.6% في عام 2006 و حصة 11% في عام 2016 ؛ إيران بنسبة 3.9 % في عام 2006 مقابل 5.7% في عام 2016 ؛ أما اليابان بنسبة 2.9% في عام 2006 مقابل نسبة 3.1 % في عام 2016 ؛

– على العكس، لا تمثل كل من أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا سوى حصة صغيرة من استهلاك الغاز الطبيعي في العالم أين تكون في هذه المناطق زيادة أكبر في الطلب.

و السؤال الذي يبقى مطروح **: كيف ينقل الغاز الطبيعي من المنتج إلى المستهلك؟**

في الواقع ، هناك اختلافات عديدة بين النفط والغاز. الغاز الطبيعي هو خليط هيدروكربوني في التكوين ، يهيمن عليه الميثان والذي لا يوجد في شكله الطبيعي على شكل سائل. هذه الخاصية لها عدة نتائج.أولاً ، كما هو معلوم ، يتم نقل البترول غالبا عن طريق البحر أين تقوم ناقلات النفط بتسليمه في أي مكان في العالم و بسهولة كبيرة. في الحين ، يتم نقل الغاز على الأرض بواسطة خطوط أنابيب الغاز(Gazoduc) وهذا على مسافات أقصر . وهذا ما يفسر لماذا لا يوجد سوق عالمية للغاز الطبيعي مثل سوق النفط. بالمقابل يوجد العديد من الأسواق الإقليمية : الأمريكية ، الأوروبية و الآسيوية. لذا ، تختلف أسعار الغاز من سوق لآخر نسبة للمسافة المقطوعة.

ثانياً ، إن خط الأنابيب للغاز الطبيعي عبارة عن بنية تحتية ثابتة تربط المنتج بالمستهلك و تعبر عدة بلدان في وقت واحد. لذلك ، يتطلب نقل الغاز علاقة ثقة بين المنتج والمستهلك ، لأنه في حالة أي توتر سياسي ، هناك خطر من التذبذبات في العرض. نرجع لحالة الاتحاد الأوروبي. حاليا ، يستورد الاتحاد الأوروبي ما يقرب من 50% من الغاز الذي يستهلكه ، ومن المتوقع أن تصل هذه النسبة إلى 70٪ بحلول عام 2030 (IEA، 2017). تتمثل أهم الدول الموردة له في: النرويج والجزائر وبالطبع روسيا التي تستحوذ على 40% من واردات الاتحاد الأوروبي من الغاز. ولذلك ، فإن روسيا تعتبر كشريك رئيسي لدول الاتحاد الأوروبي كونه يحتفظ بأول احتياطي عالمي من الغاز الطبيعي.

ونشير إلى أنه و حسب بعض التقديرات، استحوذ الغاز الطبيعي المميع (GNL) في عام 2005 على خمُس الغاز المنقول في العالم فقط ، أين تعرف هذه التكنولوجيا تطورا مذهلا منذ ظهورها في السبعينات. من جهة أخرى، من المرجح أن تكون قطر أكبر مصدر للغاز الطبيعي المميع بحلول عام 2020 ، أين استثمرت بكثافة في هذه التكنولوجيا حيث تمتلك 15٪ من احتياطيات الغاز عالميا ، لتحتل المرتبة الثانية في العالم بعد روسيا و بالتساوي مع ايران. في هذه المعطيات، بدأ الاتحاد الأوروبي

في تأمين رهاناتها على الغاز الطبيعي المميع بواسطة تفعيل محطات جديدة لإعادة التحويل في إسبانيا أو تلك الموجودة في فرنسا ، وهذه المحطات تسمح بالفعل باستيراد الغاز من الجزائر أو نيجيريا أو مصر أو قطر، و بالتالي ضمان طلب السوق الأوروبي من الغاز الطبيعي تفاديا لكل طارئ أو تذبذب في الامداد نتيجة لصراع سياسي اقليميا كان أو عالميا.

2- التحديات الاستراتيجية للغاز الطبيعي

وفقاً لتقارير خبرة مستمدةمن برامج الأمم المتحدة لتقييم الموارد الطبيعية ، يعتبر الحوض المتوسط من بين المناطق الساخنة الناتجة عن التغير المناخي في العالم ، إذ لوحظت زيادة كبيرة في درجة الحرارة في القرن العشرين في هذه المنطقة مع ارتفاع في درجات الحرارة ما يقرب من 2 درجة مئوية فوق جنوب غرب أوروبا وبشكل واضح جدا على شمال أفريقيا. بالإضافة إلى ذلك ، تعد منطقة المتوسط واحدة من المناطق التي تعدأن تكون الأكثر تضرراً من تغير المناخ في القرن الحادي والعشرين. في حين أن هذا التغير المناخي قد أدى بالفعل إلى ارتفاع مستويات البحار وإلى مزيد من الجفاف الشديد والمنتظم في الحوض المتوسط. هذه الظواهر لها آثار جانبية على الزراعة وصيد الأسماك ، على المناطق الساحلية والبنية التحتية ، و بالتالي ، على جاذبية السياحة بشكل عام.

و نشير في هذا الخصوص، أن البلدان المتوسطية الجنوبية الشريكة تبدو من بين المناطق الأكثر عرضة للخطر ، كمنطقة الساحل الافريقي ، نهر النيل في الحوض المتوسط ، الخ ... ، كونها الأكثر عرضة لكل أشكال التصحر من جفاف التربة وندرة الموارد المائية ، اضافة أن هياكلها الاقتصادية تعتمد بشكل أكبر على الموارد الطبيعية.

يضاف الى ذلك اشكالية النمو السكاني و التي تقترن بمنافسة متزايدة من الاستخدامات في المياه من الري والمياه المنزلية والمياه الصناعية ، مما يؤدي إلى نشوب صراعات في توزيع مصادر المياه. لذا ، لمواجهة الزيادة في الطلب على المياه و اشكالية نقصها ، تواجه البلدان المتوسطية الجنوبية العديد من التحديات ، تتمثل أساسا في التسيير العقلاني لمحدودية موارد المياه. ومن الناحية الأخرى، فإن حدة الزيادة في استهلاك الطاقة ، تقوم على احتمالية استنزاف الاحتياطي النفطي، لا يستهان به. ونشير إلى أنه و حسب بعض الدراسات (Benhida et Slaoui، 2013) ، فإن النمو الاقتصادي و الديموغرافي والحضري في دول جنوب و شرق المتوسط تبرز الضغوط على إنتاج الكهرباء في البلدان المتوسطية الشريكة، حيث ينمو الطلب على الطاقة خمس مرات في هذه البلدان مقارنة مع دول شمال المتوسط. هذا الارتفاع في الطلب على الطاقة يمثل أهم تحدي تواجهه هذه الدول الجنوب ، الى جانب التكاليف الاضافية المنبثقة عن واردات المحروقات و هذا لضمان الإمداد. أيضا، تدلي هذه الدراسة بأن ، كلا من دول الضفتي ، سيتطلب فيها قطاع الطاقة للعقود القادمة استثمارات ضخمة للإنتاج والنقل والتخزين والتوزيع ، حيث ستواصل هذه الدول التي اذا لم يتم تزويدها بالمحروقات ، سوف تبذل قصار جهودها لتنويع مزيج الطاقة فيها ، بغية ضمان تأمين إمداداتها بشكل أفضل و مستمر.

المحور الثالث : التعاون الطاقوي بين الجزائر والاتحاد الأوروبي : من المبادرة الى التطبيق

عرف تنفيذ اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي دفعا جيدا حيث ساهم في تفعيل آليات التعاون بواسطة الاستخدام الأمثل لأدوات خاصة مثل التوأمة المؤسسية بين الإدارات و الاجراءات المحددة و المستهدفة مثل مؤسسة TAIEX. و وفقا للتقارير المنشورة من الاتحاد الأوروبي (سبتمبر-أكتوبر 2017) ، فإن أدوات التعاون ناجحة للغاية وتستجيب للطلبات المحددة للإدارات

الجزائرية المختلفة. وعلاوة على ذلك ، يحث الاتحاد الأوروبي على دعم التحول الاقتصادي والتجاري و الذي يعتبر كسمة أساسية من سمات التعاون الإنمائي في الجزائر ، و هذا في سياق النموذج الاقتصادي الذي لا يزال يعتمد إلى حد كبير على صادرات المحروقات.

في هذا السياق ، و منذ سبتمبر 2005 ، تاريخ دخول حيز التنفيذ لاتفاقية الشراكة الجزائرية- الأوروبية ، قام الاتحاد الأوروبي بتمويل مجموعة من البرامج الانمائية التي تهدف أساسا إلى تعزيز الهياكل الاقتصادية للجزائر و التي تشمل تنميتها الاقتصادية والاجتماعية المستدامة. يجدر التذكير أنه منذ عام 2001 ، تم إطلاق العديد من برامج الدعم ، نذكر منها :

- ARIP: برنامج الدعم لإعادة الهيكلة الصناعية والخصخصة (2001-2008) ؛
- MSF: برنامج تحديث القطاع المالي (2001-2007) ؛
- MARA: برنامج التحديث والدعم للإصلاحات الإدارية (2004-2008) ؛
- AMECO: برنامج دعم التسيير الاقتصادي (2007-2011) ؛
- FACICO: برنامج دعم تيسير التجارة (2009-2011) ؛
- P3A (I - II - III - IV) : برنامجدعم تنفيذ اتفاقية الشراكة.

كذلك ، مشاريع وبرامج دعم أخرى أضيفت منذ عام 2008 ، والتي تساهم بدورها في تعزيز أداء الاقتصاد الجزائري وتنويعه لتخفيف الاعتماد الكبير لقطاع المحروقات ، نذكر منها :

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PME) والمشاريع الصغيرة والمتوسطة (PMI) : بواسطة برامج دعم تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم (2000-2007 ، 2009-2014) ؛
- DIVECO I : برنامج دعم تنويع الاقتصاد (2010-2015) ؛
- DIVECO II : برنامج دعم تطوير قطاع الصيد البحري (2014-2018) ؛
- PADICA : برنامج دعم تحسين التنويع الصناعي ومناخ الأعمال (2016-2020) ؛
- PADSELNOA: برنامج دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية المحلية في الشمال الغربي - الجزائر (2015-2018) ؛
- ENPARD : برنامج ادارة الأعمال للتنمية الريفية والزراعة في الجزائر بغية استهداف تنمية الاقتصاد على المستوى المحلي أو الريفي (2015-2018) ،

أما بالنسبة للمشاريع التوأمة و التي مست مختلف المجالات في الجزائر، تمثلت أساسا في : الابتكار ، السلامة المرورية ، الحماية المدنية ، مديرية الضرائب ، قواعد المنافسة التجارية وحماية المستهلك ، الزراعة ، الصيد البحري ، الخدمات البيطرية ، نوعية المياه والطاقة. بالموازاة ، انطلقت أيضا مشاريع إقليمية تحت رعاية منتديات كمنتدى الأورومتوسطي للمعاهد الاقتصادية (FEMISE) الذي يعزز الحوار والبحث في القضايا الاجتماعية والاقتصادية ، منتددى التعاون الإحصاء (MEDSTAT III) ، منتدى الأورومتوسطية تسهيل التجارة والاستثمار (TIFT) ، منتدى التنمية الصناعية والبيئة (Switch-Med)، فكل هذه البرامج تسجل في خانة البرامج المرافقة لدعم الجزائر في التحول الاقتصادي.

أيضا، تم إطلاق ثلاثة برامج إقليمية جديدة ذات فترة 3 سنوات ، في جانفي 2014، و التي تهدف إلى تطوير القطاع الخاص، عن طريق :

- تحسين مناخ الأعمال في دول جنوب المتوسط ؛
- برنامج EUROMED-INVEST : يقوم على دعم تطوير الأعمال والشراكة الاستثمارية في جنوب المتوسط؛
- برنامج تقديم الدعم لتطوير الثقافة والصناعاتالإبداعية و التجمعات في جنوب الحوض المتوسط.

بالنسبة لقطاع الطاقة ، تم تعزيز الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في اطار التكامل وتطوير الترابطات بهدف إنشاء مشاريع مختلفة لخط أنبوب الغاز المتوسطي (Gazoduc) و التي شملت :

- منتدى الطاقة : يضم ثلاث مجموعات مخصصة : السياسة الطاقوية - التحليل الاقتصادي - الترابط ، و التي أنشأها المؤتمر الوزاري بروكسل (1998) والتي أطلقها الاجتماع غرناطة (2000) ، و التي تم اعتمادها بعد التنسيق بين هذه المجموعات برعاية المفوضية الأوروبية. وقد تمت دعوة بنك الاستثمار الأوروبي ، البنك الدولي ، و مجمعات صناعية للمشاركة في هذا البرنامج ؛
- وفقا للتقسيم التقليدي للعمل بين هاتين المؤسستين، تكون المفوضية الأوروبية المسؤولة عن سياسات قطاع البنية التحتية، على أن يتولى بنك الاستثمار الأوروبي بتمويل البنية التحتية في بلدان الاتحاد الأوروبي وبعض الدول الشريكة ؛
- مشاركة البنك الدولي في تمويل المشاريع المحلية و الإقليمية بواسطة برنامج مشترك مع المفوضية الأوروبية يدعى برنامج المشاركة الخاصة في البنية التحتية المتوسطية (PPMI) و الذي يقوم على إعطاء دفعة قوية لحركة تحرير السوق خاصة سوق الكهرباء بالمنطقة ؛
- مشاريع MEDA لإعادة هيكلة القطاع : تم إطلاق ثلاثة مشاريع إقليمية للمساعدة الفنية لإصلاح قطاع الطاقة في نهاية عام 2000 ، ومن المتوقع أن تبلغ قيمة المساعدة التقنية 6.5 مليون يورو في غضون عام 2020، عن طريق اطلاق و دعم ثلاث مجموعات مخصصة من منتدى الطاقة ، إصلاح الإطار القانوني والمؤسسي لقطاع الطاقة ، و إعادة هيكلة شركات الطاقة .

النتائج والتوصيات

يتزايد الطلب العالمي على الغاز أين تتميز احتياطياته بالواعدة حيث يتمتع الغاز بكفاءة عالية في استخدام الطاقة و انتاجه ذو تكاليف أقل بكثير من البترول و الفحم ، كما أن احتراقه يصدر كمية أقل من ثاني أكسيد الكربون وأكسيد نيتروجين و القليل من أكسيد الكبريت وبدون غبار. ومن المتوقع أن يمثل الغاز الطبيعي المميع (GNL) ما يقرب من 40 ٪ من تجارة الغاز العالمية في عام 2020 ، مما يسمح لسوق الغاز بخصوصية التدويل بشكل فعلي. بالمقابل ، تتمركز احتياطيات الغاز في عدد قليل من الدول على رأسهم روسيا التي تعتبر من أكبر موردين الاتحاد الأوروبي ، أين لا تتردد روسيا في استخدام هذه الطاقة كأداة للضغط السياسي والاقتصادي ، و بالتالي على دول الاتحاد الأوروبي اعادة النظر لاقامة سياسة طاقوية فعالة تعتمد على مجمع كبير للغاز الطبيعي أوروبي لمواجهة أي طارئ سلبي في المستقبل.

في الواقع ، يعتبر الاتحاد الأوروبي الجزائر كمورد "موثوق به" و "رئيسي"، وهو أيضًا "شريك رئيسي" ، على المستوى الثنائي والإقليمي. وبالإضافة إلى ذلك، تعتبر الطاقة من أحد المجالات ذات الأولوية للشراكة الأورومتوسطية، فهي عنصر أساسي لبناء الرخاء والاستقرار المتبادل في المنطقة. بالنسبة للجزائر ، المصدر الرئيسي للطاقة في منطقة المتوسط ، وراء روسيا والنرويج ، لا يزال الغاز الطبيعي والنفط يشكلان ما يقرب من 95٪ من صادراتها ، وبالتالي ، فهي المصدر الرئيسي لإيرادات الدولة ، و جل المكاسب المالية المستمدة من الثروة الجيولوجية ، وخاصة الغاز الطبيعي ، تخدم دولة ريعية يعتمد اقتصادها الوطني على التقلبات في أسعار المحروقات.للأسف ، وحتى الآن ، لم تسمح هذه الثروة للبلاد بالخرو ج من حالتها العامة للتخلف (الاقتصاد ، البنية التحتية ، الخدمات العامة ...). لذلك تعتبر الجزائر مورد رئيسي لأوروبا ، وهو المورد الذي كان دائما موثوقا به ، حتى في الأوقات الصعبة. لأن أوروبا تعتمد على الغاز الجزائري من أجل أمنه في العرض وتعتمد الجزائر على السوق الأوروبية على أمن الطلب ، مما يعني "استمرار تجارة الغاز ذات المنفعة المتبادلة و الذي يعرف المزيد من التطوير و الازدهار. نهيك عن ذلك، ترتكز هذه الاستراتيجية الجديدة لاتحاد الطاقة التي اعتمدتها المفوضية الأوروبية منذ أكثر من عامين على تطوير الغاز الطبيعي المسال (GNL) بواسطة بناء محطات جديدة واتصالها بالاتحاد الأوروبي و توسيع الشبكة الأوروبية لخطوط أنابيب الغاز (Gazoduc).

من الواضح أن هذه الشراكة الأورومتوسطية في قطاع الطاقة يجب أن تعزز التنمية الاقتصادية المتجانسة لجميع بلدان المتوسط ، سواء كانت منتجة أو عابرة أو مستهلكة ، وهذا ما يتطلب التقارب بين سياسات الطاقوية في البلدان المعنية لحل مشكلة الطاقة بالنسبة للاتحاد الأوروبي لتنويع شركائها من خلال الحصول على طاقته من الجنوب. ومع ذلك ، لم تصل آليات التعاون بين الضفتين الى المستوى المطلوب و باءت الى أن تفشل في مواجهة التحديات المشتركة لا سيما الاختلالات الهيكلية التي تميز العلاقات غير المتكافئة بين دول المتوسط. ضف الى ذلك أثار الأزمة المالية في أوروبا عام 2008 أين ركزت فيه دول الشمال ومؤسسات الاتحاد الأوروبي اهتمامها على الاستقرار المالي و استراتيجية التنمية الاقتصادية بذاخلها ، وبالتالي خفضت رؤيتهم وطموحاتهم للمستقبل لدول الجنوب (Nabli، 2015).

الملحق (1) : قائمة الدول المصادقة على اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية ببرشلونة (1995)

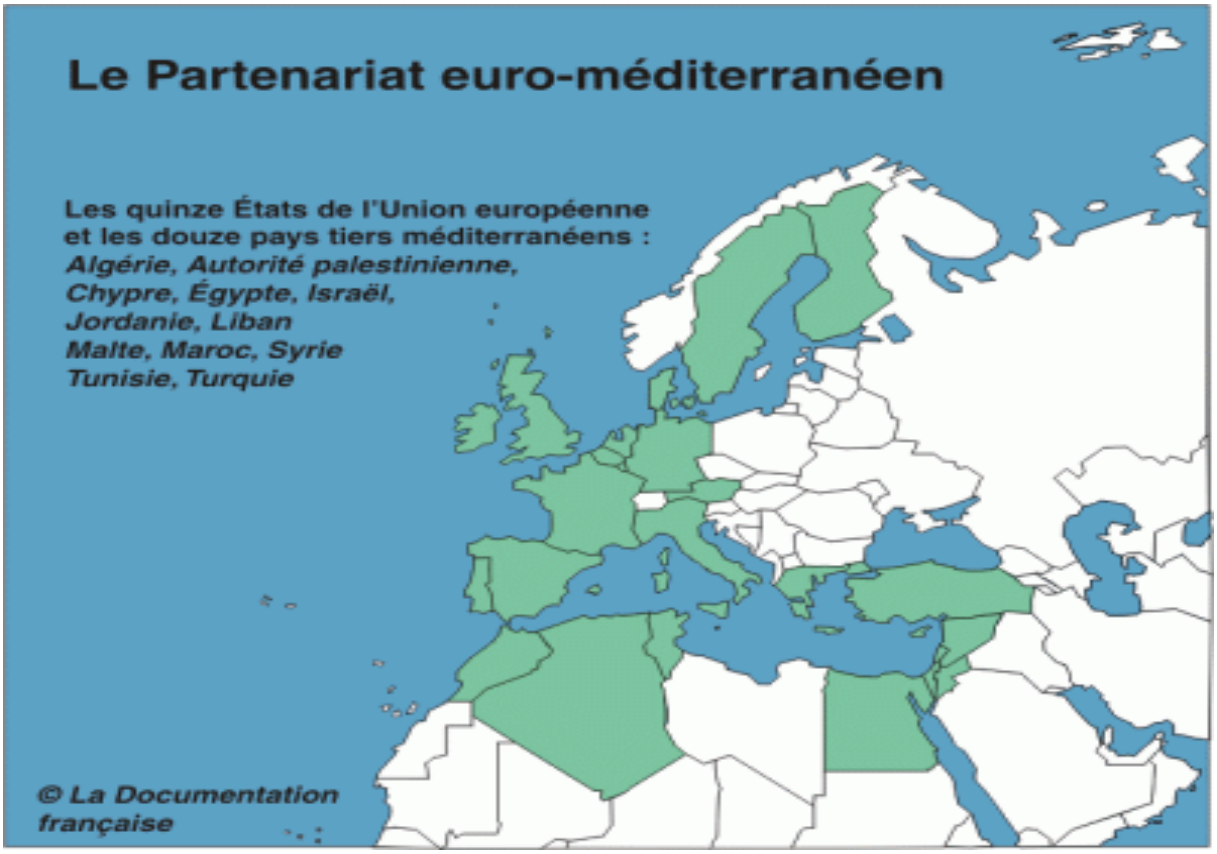

قائمة المراجع

أولا : باللغة العربية

سامي عفيف حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي و التجارة الدولية : بين النظرية و التطبيق، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2005.

فؤاد أبو ستيت، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2004.

زايري بلقاسم، الأثار الاقتصادية على الاقتصاد الجزائري لتكوين منطقة التبادل الحر بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي، أطروحة دكتوراه، جامعة وهران، 2004.

معطى لبنى، أثر الشراكة الأورومتوسطية على الاقتصاد الجزائري، رسالة ماجستير، جامعة وهران، 2008.

عابد شريط، أثر التكتلات الاقتصادية على تحرير التجارة، مجلة علوم الاقتصاد و التسيير، جامعة الجزائر، 2004.

ثانيا : باللغة الأجنبية

Abou Anabasis, S. (2005), Le *défi euro-méditerranéen*: *Pour un partenariat des deux rives*, L'Harmattan, Paris.

Bel Kefi, R. (2007), *Ouverture économique et bonne gouvernance dans le cadre du partenariat euro-méditerranéen: cas de la Tunisie et du Maroc*, L'Harmattan, Paris.

Benhida, B.et Y. Slaoui (2013), *Géopolitique de la Méditerranée*, PUF, Paris.

Benkherif, S. (2004), *Le partenariat euro-méditerranéen: le processus de Barcelone, 1995-2002*, L'Harmattan, Paris.

Berramdane, A. (2005), *Le partenariat euro-méditerranéen à l'heure du cinquième élargissement de l'élargissement de l'Union européenne*, KARTHALA Editions.

Boyé, H. (2008), *Eau, énergie, dessalement et changement climatique en Méditerranée, Plan Bleu*, Centre d'Activités Régionales Sophia Antipolis, août.

Handoussa, H. et J-L. Reiffers (2012), Rapport FEMISE 2012 sur le partenariat euro-méditerranéen, disponible on-line : ww.femise.org.

Mebtoul, A. (2004), *L'Algérie : face aux défis de la mondialisation*, OPU, Alger.

Nabli, B. (2015), *Géopolitique de la Méditerranée*, Armand Colin, Paris.

Zouiri, H. (2011), *Le partenariat euro-méditerranéen: Contribution au développement du Maghreb*, L'Harmattan, Paris.